كلية دار العلوم

كتاب المؤتمر الدولي الأول لمركز

البحوث والدراسات الإسلامية بكلية دار العلوم- جامعة القاهرة

بالتعاون مع مركز

الدراسات المعرفية بالقاهرة

بعنوان

بناء الشخصية المسلمة في القرن الحادي والعشرين

يومي الثلاثاء والأربعاء ٣ ، ٤ إبريل ٢٠١٢م بكلية دار العلوم

تحت رعاية

أ.د/ حسام كامل رئيس جامعة القاهرة

مقرر المؤتمر

أ. د مختار محمود عطا الله

مدير مركز البحوث والدراسات الإسلامية

رئيس المؤتمر

أ. د محمد صالح توفيق

عميد كلية دار العلوم

تجديد الخطاب الإسلامي المعاصر

بحث مقدم لمؤتمر

«بناء الشخصية المسلمة في القرن الحادي والعشرين»

المنعقد بمركز البحوث والدراسات الإسلامية بجامعة القاهرة

بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة

في الفترة من ٣ – ٤ أبريل ٢٠١٢م

بكلية دار العلوم جامعة القاهرة

إعداد

الدكتور

هشام يسري العربي

أستاذ الفقه وأصوله المساعد

بكلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية

ماليزيا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين، سيدنا محمد الهادي إلى شريعة رب العالمين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد

فهذا بحث عن «تجديد الخطاب الإسلامي المعاصر» أتقدم به لمؤتمر «بناء الشخصية المسلمة في القرن الحادي والعشرين» الذي يعقده مركز البحوث والدراسات الإسلامية بكلية دار العلوم جامعة القاهرة، بالتعاون مع مركز الدراسات المعرفية بالقاهرة في وقت يحتاج فيه المسلمون بصفة عامة، والمصريون بصفة خاصة إلى تجديد الخطاب الديني الإسلامي، وذلك بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير التي حملت الكثير من رياح التغيير في مصر، وغيرها من البلاد العربية.

فالخطاب الإسلامي لابد له وللمشتغلين به في هذه الآونة من تحديد مجالاته وأولوياته وآلياته وملامحه، ولابد من النظر إلى كل ذلك نظرة تجديدية تواكب متطلبات المرحلة الحالية.

وجعلتُ بحثي في تمهيد وأربعة مطالب وخاتمة:

التمهيد: المقصود بتجديد الخطاب الإسلامي المعاصر.

المطلب الأول: دوافع التجديد في الخطاب الإسلامي المعاصر.

ويشمل أربعة دوافع هي:

- التجديد ضرورة
- مواكبة الواقع شديد التطور
- تحقيق المصالح التي جاءت الشريعة لتحقيقها
- إثبات صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان

المطلب الثاني: مجالات التجديد في الخطاب الإسلامي المعاصر.

ويشمل خمسة مجالات هي:

- الخطاب الإسلامي الدعوي
- الخطاب الإسلامي التشريعي

- الخطاب الإسلامي السياسي
- الخطاب الإسلامي الاقتصادي
- الخطاب الإسلامي الأسري والاجتماعي

المطلب الثالث: وسائل التجديد في الخطاب الإسلامي المعاصر.

ويشمل ثلاث وسائل:

- تطوير الوسائل التقليدية في الخطاب الإسلامي
- توظيف الوسائل التكنولوجية المعاصرة في الخطاب الإسلامي المعاصر
- الاهتمام بالقائمين بالخطاب الإسلامي المعاصر.

المطلب الرابع: ملامح التجديد في الخطاب الإسلامي المعاصر.

ويشمل ستة ملامح:

- مواكبة الأحداث الجارية.
- شمول كافة المجالات.
- توظيف الوسائل المعاصرة.
- حسن الاستجابة من المخاطبين.
- التأكيد على أهمية الحوار وتقبل الآخر.
- التأكيد على مبدأ المواطنة ومدنية الدولة.

وأخيرًا: **خاتمة** بنتائج البحث، ويليها ثبت المراجع، وفهرس محتويات البحث.

وبعد؛ فأرجو أن أكون وفقتُ في عرض رؤية جديدة للخطاب الإسلامي المعاصر يفيد منها الباحثون والعاملون في هذا المجال، واللهَ أسأل أن يوفق الجميع لما يحبه ويرضاه، وأن يهيئ لهذه الأمة أمر رشد؛ إنه ولي ذلك والقادر عليه.

دكتور

هشام يسري العربي

تمهيد

المقصود بتجديد الخطاب الإسلامي المعاصر

التجديد: هو تصيير الشيء جديدًا، يقال: جدَّ الشيء جِدَّةً أي: صار جديدًا، والجديد خلاف القديم، وجدَّد فلان الأمر وأجدَّه واستجدَّه إذا أحدثه[١].

والخطاب لغة: من خاطب يخاطب مخاطبة وخطابًا، ويعني المكالمة والمحادثة وتوجيه الكلام ومراجعته.

وهو أيضًا: الكلام الذي يقصد به الإفهام، كما قال تعالى: ﴿ **فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ** ﴾[٢]، ويطلق في اللغة المعاصرة أيضًا على الرسالة[٣].

وإذا كان الخطاب هو الكلام المُفهِم؛ فإن هذا الكلام قد يراد به التبليغ والإعلام، أو التوجيه، أو التدليل على أمر معين، وغير ذلك من الأغراض.

وإذا كان هذا الكلام (الخطاب) فيما يتعلق بالإسلام وما جاء به من عقيدة وشريعة وأخلاق كان خطابًا إسلاميًّا[٤].

فإذا أضفنا إليه وصف «المعاصر» فإننا نعني به ما يتعلق بواقعنا المعاش وما يجري فيه من أحداث وتطورات متلاحقة.

---

(١) راجع: لسان العرب لابن منظور (١١١/٣) مادة (جدد)، ومختار الصحاح للرازي ص(٤٠) مادة (جدد)، والمعجم الوسيط (١١٤/١) مادة (جدد).

(٢) سورة ص: آية رقم (٢٣).

(٣) انظر: لسان العرب (٣٦٠/١- ٣٦١)، والمعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية (١/ ٢٥١) مادة (خطب).

(٤) راجع: الخطاب الديني والواقع المعاصر للدكتور/ أحمد عبدالرحيم السايح ص(١٠) ضمن سلسلة قضايا إسلامية التي تصدر عن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، العدد (١٢٨) شوال ١٤٢٦هـ/ نوفمبر ٢٠٠٥م.

إذن فالخطاب الإسلامي المعاصر هو الكلام المتعلق بكل ما جاء به الإسلام من عقيدة وشريعة وأخلاق مما يقصد به تبليغه للناس وتوجيههم لالتزام أحكامه ومبادئه، مع مراعاة أن يكون هذا الخطاب مرتبطًا بالواقع غير منفصل عنه.

والمقصود بالتجديد في الخطاب الإسلامي المعاصر إعادة النظر والفهم الجديد المتطور بشكل مستمر لما يوجه من خطاب إسلامي معاصر، بما يضمن الفهم السليم والقويم لنصوص الشريعة بما يهدي المسلم لمعالجة مشكلات مجتمعه وقضايا واقعه في كل عصر يعيشه معالجةً نابعةً من هدي الوحي[1].

❁❁❁

(١) راجع: التجديد في الفكر الإسلامي للدكتور/ عدنان محمد أمامة ص(١٨) نقلا عن: الاجتهاد للتجديد سبيل الوراثة الحضارية لعمر عبيد حسنة ص(٢٠).

المطلب الأول

دوافع التجديد في الخطاب الإسلامي المعاصر

للتجديد في الخطاب الإسلامي المعاصر دوافع وأهداف يمكن إجمالها في أربعة دوافع:

الدافع الأول: التجديد ضرورة:

من سنن الله عز وجل الكونية التطور المستمر في حياة الناس؛ ولذلك أرسل الله الرسل ليكونوا هداة للناس في كل زمان ومكان، وكان من سنة الله أن جعل شريعة الإسلام الشريعة الخاتمة لكل الشرائع؛ ولذلك فقد أودع فيها عوامل استمرارها وبقائها إلى آخر الزمان.

ومن أهم تلك العوامل أنها شريعة متجددة؛ فمع محدودية النصوص إلا أنها تصلح لكل عصر ومصر بما تحويه تلك النصوص من مبادئ عامة وتشريعات كلية، أما التفصيلات والجزئيات فمما يختلف باختلاف العصور والبيئات.

وذلك باستثناء التشريعات الثابتة التي لا تختلف باختلاف الزمان والمكان كأغلب مسائل العبادات وأحكام الأسرة وكثير من مسائل الجنايات، وإن كانت لا تخلو في معظمها من نوع اجتهاد وتجديد.

فالتجديد أمر لازم لبقاء الشريعة، وهو يعني «إحياء ما اندرس من العمل بالكتاب والسنة والأمر بمقتضاهما، وإماتة ما ظهر من البدع والمحدثات»[(١)].

ويعني أيضًا: «الفهم الجديد القويم للنص فهمًا يهدي المسلم لمعالجة مشكلاته وقضايا واقعه في كل عصر يعيشه معالجةً نابعةً من هدي الوحي»[(٢)].

وكما يقول أستاذنا الدكتور/ محمد الدسوقي «فالتجديد في الدين لا يعني إحداث تشريع لم ينزل به الوحي، أو تغيير حكم ثابت بدليل قطعي، وإنما يشمل ما اندرس من أحكام الشريعة وما ذهب من معالم السنن وما خفي من العلوم الظاهرة والباطنة؛ فهو تجديد مطلق يشمل العلم والعمل جميعًا،

---

(١) انظر: عون المعبود شرح سنن أبي داود لشمس الحق العظيم آبادي (٣٩١/١١).

(٢) التجديد في الفكر الإسلامي للدكتور/ عدنان محمد أمامة ص(١٨) نقلا عن: الاجتهاد للتجديد سبيل الوراثة الحضارية لعمر عبيد حسنة ص(٢٠).

وينسحب مفهومه على الكشف عن حكم الله في كل ما يجدُّ من أحداث ويقع من نوازل ليس لها نص تشريعي مباشر أو صريح، مهما اختلف الزمان وتنوع المكان»[1].

ولذلك فإن التجديد لابد له من جناحين:

الجناح الأول: الارتباط بالأصل، والجناح الثاني: الاتصال بالعصر، وهذه هي وسطية الإسلام ومنهجه القويم، فالتجديد المبتغى يلتزم بالنصوص الشرعية ويصدر عنها، ويستهدي باجتهادات العلماء السابقين والسالفين، ويستشرف روح العصر ومستجداته ومعطياته.

وبدون هذا التجديد نكون غير مؤدين لحق الله تعالى علينا وما يفرضه علينا واقع أمتنا، بل نكون جزءا من عصور سابقة مضت باجتهاداتها وتجديداتها التي كانت مناسبة لها، وليس بالضرورة أن تكون مناسبة لنا أيضًا مع تغير الزمان والمكان والأحوال والملابسات.

الدافع الثاني: مواكبة الواقع شديد التطور:

وهذا الهدف مرتبط بسابقه؛ فمن دوافع التجديد مواكبة الواقع شديد التطور والتغير.

فنحن نعيش كلَّ يوم جديدًا، بل كل ساعة، وليس من الحكمة أن نعالج قضايا اليوم بآراء الأمس. والناظر في مستجدات العصر ومستحدثاته المتلاحقة يدرك مدى أهمية أن يكون الاجتهاد والتجديد مواكبا لتلك المستجدات والمستحدثات.

ولذلك فلابد أن يكون الخطاب الإسلامي المعاصر مواكبًا للأحداث الجارية غير منفصل عنها، ففي أحداث الثورات العربية التي تتابعت في عدد من الدول العربية يتعين على القائمين على الخطاب الإسلامي أن يبينوا للناس حكم الشريعة- كما يرونه- في العلاقة بين الحاكم والمحكومين، وحدود هذه العلاقة، ومتى يجوز للمحكومين أن يخلعوا الحاكم، وما الفرق بين خلع الحاكم الجائر وبين البغي عليه؟

---

(١) التجديد في الفقه الإسلامي لأستاذنا الدكتور/ محمد الدسوقي ص(٤٥) ضمن سلسلة قضايا إسلامية التي تصدر عن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة- العدد (٧٧) رجب ١٤٢٢هـ/ سبتمبر ٢٠٠١م (القسم الأول).

وحين يقترب موسم الحج يجب على الدعاة والأئمة أن يبينوا للناس أحكام الحج وكيفية أدائه وفق آخر المستجدات المتعلقة به، مع الاجتهاد للنوازل الجديدة، كتوسيع وقت رمي الجمرات، ونحو ذلك من مسائل.

وفي مجال المعاملات المالية والصيرفة الإسلامية التي تشهد كل يوم جديدًا؛ لابد من الاجتهاد لكل المستجدات وبيان تكييفه الفقهي وحكمه الشرعي.

فعقود المقاولات والتوريد، والإجارة المنتهية بالتمليك، والمشاركة المتناقصة، والمناقصات والمزايدات، والمرابحة للآمر بالشراء، وغير ذلك من المعاملات المستحدثة التي تحتاج إلى دراسات واجتهادات موسعة- هي من أهم الدوافع للتجديد بمعناه الذي ذكرناه آنفا.

الدافع الثالث: تحقيق المصالح التي جاءت الشريعة لتحقيقها:

أيضا من الدوافع المهمة للتجديد في الخطاب الإسلامي تحقيق مصالح العباد التي جاءت الشريعة لتحقيقها؛ وذلك بإرساء مبادئ الحق والعدل والمساواة والحرية وإعلاء كرامة الإنسان وتسخير ما في الكون لخدمته، والقضاء على ما يهدده من المرض والفقر والجهل.

وتلك المصالح لن تتحقق إلا إذا أمسك الإنسان بزمام الأمور وأخذ بأسباب التقدم والرقي، والخطاب الإسلامي له دور مهم وفعال في هذا الصدد؛ إذ هو المحرك للأمة والموجه لها نحو تحقيق مصالحها ومحاربة المفاسد التي تحيط بها.

فالقائم بالخطاب الإسلامي هو مبلغ عن الله تعالى، وخليفة لرسوله صلى الله عليه وسلم، ولابد أن يعي أن الشريعة جاءت لتحقيق المصالح وتقليل المفاسد ما أمكن، وفي هذا السياق نجد مجموعة من القواعد التي جاءت بها النصوص وتضافرت عليها، وفي مقدمتها «لا ضرر ولا ضرار»، و«المشقة تجلب التيسير»، و«الحرج مرفوع شرعا»، و«الغرم بالغنم»، و«لا يجوز لأحد أن يتصرف في ملك غيره بلا إذنه»، و«لا يجوز لأحد أن يأخذ مال أحد بلا سبب شرعي»، و«المتسبب لا يضمن إلا بالتعمد»،

و«الأصل براءة الذمة»، وغير ذلك من القواعد التي تعمل على تحقيق مصالح الناس ودفع الشر والفساد عنهم[1].

والخطاب الإسلامي بما له من قدرة على التوجيه والإرشاد إنما يعمل على تحقيق تلك المصالح، ويؤكد على أهميتها، ويلفت الانتباه إليها.

الدافع الرابع: إثبات صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان:

جرت مشيئة الله سبحانه وتعالى بخلق الكون والإنسان واستخلافه في الأرض لعمارتها وفق إرادة خالقه **لأ**؛ ولذلك أرسل سبحانه الرسل والأنبياء وأمرهم بتبليغ شرائعه وهداية خلقه إلى الطريق المستقيم.

وكان كل نبي يُبعث إلى قومه خاصَّةً، حتى أرسل الله نبينا محمدًا صلى الله عليه وسلم وجعل رسالته للناس كافة، وجعله خاتمًا للأنبياء والمرسلين؛ فلا نبي بعده ولا شريعة بعد شريعته.

ولذلك فقد جاءت شريعته شريعة عامة للناس كافة، تصلح للتطبيق في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم كما تصلح للتطبيق أيضًا في عصرنا وما يتلوه من عصور فيما بقي من عمر الدنيا إلى قيام الساعة للحساب.

والله سبحانه وتعالى الذي خلق الخلق يعلم ما يصلحهم وما يفسدهم، وهو الحكيم العليم ﴿ **أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ** ﴾[2].

وقد اشتملت الشريعة الإسلامية في نصوصها على نوعين من الأحكام:

النوع الأول: نوع ثابت لا يتغير بتغير الظروف والأزمان والأماكن، وقد جاء مفصَّلا؛ إذ لا داعي لإجماله مع عدم تغيُّره بتغيُّر العصور، وهذا نجده في أحكام العبادات وأكثر أحكام الأسرة وأصول الحدود والجنايات.

والنوع الثاني أشبه بمبادئ وكليات عامة تصلح أن تطبق في كل زمان وكل مكان من خلال الميزة التي تميزت بها الشريعة الإسلامية عن غيرها من الشرائع السابقة، وهي الاجتهاد الذي يتيح لأهل كل

---

(١) راجع لتلك القواعد وغيرها: شرح القواعد الفقهية للزرقا وغيره من كتب القواعد.

(٢) سورة الملك: آية رقم (١٤).

عصر ومصر أن ينزلوا تلك المبادئ والكليات العامة على واقعهم بما يحقق لهم المصلحة ويدفع عنهم الضرر.

وهذا هو الشق المتغير في تفصيلاته وجزئياته؛ ليكون مناسبًا لكل عصر وكل بيئة حسب معطياتها.

«فكثير من الأحكام تختلف باختلاف الزمان، لتغير عرف أهله، أو لحدوث ضرورة، أو لفساد أهل الزمان، بحيث لو بقي الحكم على ما كان عليه أولا للزم منه المشقة والضرر بالناس، ولخالف قواعد الشريعة المبنية على التخفيف والتيسير ودفع الضرر والفساد، لبقاء العالم على أتم نظام وأحسن إحكام»[1].

ونجد مثال هذا النوع في أحكام المعاملات وبعض أحكام الأسرة والجنايات وما يتعلق بالسياسة الشرعية.

ومن هنا فإن الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان وكل مكان، صالحة بثوابتها التي لا تتغير ولا تتبدل مهما تعاقبت عليها العصور والبيئات، وصالحة بمتغيراتها التي هي من المرونة والعموم والإجمال بحيث تتسع لاستيعاب كل جديد وكل متغير.

وليس هذا فحسب، بل هناك دائرة الاجتهاد لاستنباط أحكام المستجدات بالقياس على ما يشبهها من أحكام منصوص عليها، أو بالنظر لما تحققه من مصالح مع عدم تعارضها لكليات الشريعة ومقرراتها العامة، أو باستصحاب براءة أصلية أو عرف أو ما تؤدي إليه أدلة الشريعة في مجموعها، وغير ذلك من طرق الاستصحاب، أو مراعاة مآل بسد ذريعة أو فتحها، مع النظر في كل ذلك إلى مقاصد الشريعة وما ترمي إليه.

وهذا الباب– أعني باب الاجتهاد– باب واسع يستوعب كل جديد، وهو يجعل من الاشتغال بدراسة الشريعة الإسلامية والاجتهاد فيها أمرًا مطلوبًا على وجه الحتم والإلزام؛ فهؤلاء المجتهدون هم الذين يقومون بهذا الدور العظيم الذي يثبت صلاحية الشريعة دائمًا وأبدًا.

---

(١) مجموعة رسائل ابن عابدين (١٢٥/٢).

ولذلك فقد تعهد الله سبحانه- كما صح في الخبر[1]- بأن يرسل لهذه الأمة على رأس كل عصر من يجدد لها أمر دينها؛ وذلك كي يثبت للعالمين بصفة مستمرة ومتجددة هذه الصلاحية للشريعة الإسلامية الخاتمة.

مع ملاحظة أن الأحكام الاجتهادية في الإسلام ليست مقدسة؛ بل إنها تقبل التغير إذا ما تغيرت الظروف التي بُنيت عليها أولا، كما أنها تتسع للاختلاف فيها؛ فليس بالضرورة أن يتفق عليها كل المجتهدين، بل كل مجتهد يعمل بما أداه إليه اجتهاده، وبوسع المقلد أن يقلد من شاء، مع مراعاة الضوابط التي ذكرها العلماء في ذلك.

وهناك دائرة أخرى بعد دائرة الاجتهاد بكل وسائله وتفصيلاته، وهي دائرة رعاية الضرورات والأعذار والظروف الاستثنائية؛ حيث يمكن إسقاط الحكم أو تخفيفه بشأن شخص معين في ظرف معين[2].

ولذلك كانت من القواعد الفقهية المقررة أن «الضرورات تبيح المحظورات»، مع ضوابطها وقيودها المبسوطة في كتب القواعد.

نخلص من ذلك إلى أن الله تعالى الذي أنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم الشريعة الخاتمة جعلها صالحةً لكل زمان ومكان؛ لتكون بحق خاتمةَ الشرائع السماوية، ولئلا يحتاج الخلق إلى شريعة أخرى أو إلى نبي آخر حتى يرث الله الأرض ومن عليها.

ولذلك فإن إثبات صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان هو أحد الدوافع المهمة للتجديد في الخطاب الإسلامي المعاصر.

❁❁❁

---

(١) وهو حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها**». رواه أبو داود في سننه: كتاب الملاحم، باب ما يذكر في قرن المائة، رقم (٤٢٩١)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين (٥٦٧/٤)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (٥٩٩).

(٢) راجع: الفقه الإسلامي بين الأصالة والتجديد للدكتور/ يوسف القرضاوي ص(٨٦).

المطلب الثاني

مجالات التجديد في الخطاب الإسلامي المعاصر

يمكن إجمال مجالات التجديد في الخطاب الإسلامي المعاصر في خمسة مجالات تستوعب جميع جوانب الحياة، وهي:

- الخطاب الإسلامي الدعوي.
- الخطاب الإسلامي التشريعي.
- الخطاب الإسلامي السياسي.
- الخطاب الإسلامي الاقتصادي.
- الخطاب الإسلامي الأسري والاجتماعي.

وفيما يلي أذكر أهم ما يتعلق بكل مجال من تلك المجالات:

أولا: التجديد في الخطاب الإسلامي الدعوي:

التجديد في الخطاب الإسلامي الدعوي يقتضي أن يتسم الخطاب الدعوي بعدة أمور، هي[1]:

- أن يكون الخطاب الدعوي خطابا تأصيليًّا قائمًا على العلم والبصيرة؛ فلم يعد مقبولا أن يُخاطب الناس بما لا يتناسب مع معطيات العقول والعلوم الحديثة من بعض القصص التي تروى في بعض الكتب غير الموثوق فيها مما كان يناسب أزمنة سابقة أو بيئات معينة، وإنما لابد للداعية أن يحترم العقول التي يخاطبها، وعليه أن يكون محيطًا بالموضوع الذي يتكلم فيه، مدركًا لأبعاده، قادرًا على الرد على ما يثار حوله من شبهات.
- أن يكون خطابًا واعيًا مدركًا للواقع، منفتحًا على الآخرين، توافقيًّا غير حزبي، يجمع ولا يفرق، ولا يتصادم مع بعض الاتجاهات.

---

(١) يراجع فيها بحث «ملامح الخطاب الدعوي في المرحلة الجديدة» للدكتور/ أحمد زايد، وهو بحث مقدم لمؤتمر «سمات الخطاب الإسلامي» الذي عقده الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين في الفترة ٢٨ – ٢٩ يوليو ٢٠١١م بفندق جراند حياة بالقاهرة ص(٢١٣– ٢٢١) بكتاب المؤتمر.

- أن يكون خطابًا تفاؤليًّا يبعث الأمل، ويربط قضايا الأمة بإيمانها وعقيدتها، ومبدأ التفاؤل هو مبدأ إسلامي طبقه النبي صلى الله عليه وسلم في حياته، وثبت عنه عليه الصلاة والسلام أنه كان يحب الفأل الحسن ويكره الطيرة[1].
- أن يركز على التربية وإعادة بناء الشخصية المسلمة الإيجابية، فهذا هو السبيل لإصلاح مجتمعاتنا التي نخر فيها السوس لعقود طويلة، وتعودت على السلبية واللامبالاة؛ فلابد أن تعاد تربيتها على الإيجابية والفعالية، وفي الأثر «من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم»[2].
- أن يركز على الأولويات؛ فليست كل القضايا على درجة واحدة من الأهمية، بل منها الأهم، ومنها المهم، وعلى الداعية أن يكون على وعي بقائمة الأولويات في كل وقت وفي كل بيئة.
- أن يراعي التدرج بالناس، والتيسير عليهم، عملا بقول النبي صلى الله عليه وسلم: «يسروا ولا تعسروا، وبشروا ولا تنفروا»[3]، والرفق- كما ورد بالأثر- ما كان في شيء إلا زانه، وما نزع من شيء إلا شانه.

---

(١) رواه ابن ماجه في كتاب الطب من سننه، باب من كان يعجبه الفأل ويكره الطيرة، رقم (٣٥٣٦)، وفي الصحيحين ما يؤيده.

(٢) رواه الطبراني في المعجم الأوسط (٢٧٠/٧) رقم (٧٤٧٣) من حديث أبي العالية عن حذيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعا، وذكره الشوكاني في «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» ص(٨٩) رقم (٢٣٣- ٦٠) وقال في المختصر: ضعيف.

(٣) رواه البخاري في العلم، باب ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يتخولهم، رقم (٦٩)، وفي الأدب، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: «يسروا ولا تعسروا»، وكان يحب التخفيف واليسر على الناس، رقم (٦١٢٥)، ومسلم في الجهاد والسير، باب في الأمر بالتيسير وترك التنفير، رقم (١٧٣٤).

ثانيًا: التجديد في الخطاب الإسلامي التشريعي:

أما الخطاب الإسلامي التشريعي فهو من أهم مجالات التجديد؛ لتعلقه بالأحكام الشرعية العملية، التي يمثلها علم الفقه.

والتجديد في الخطاب الإسلامي التشريعي، أو لنقل: في الفقه الإسلامي لا يعني التخلص من التراث الفقهي القديم، ولا محاولة هدمه والاستعاضة عنه بتشريع آخر مستحدث؛ فهذا ليس من التجديد في شيء، إنما المراد بتجديد الفقه الاحتفاظ بالقديم وإدخال التحسين عليه ومحاولة العودة به إلى ما كان عليه في عصور ازدهاره وأوج نشاطه، وتنميته من داخله بأساليبه التي أثمرت تلك الثروة الفقهية التي لا نفتأ نعتز بها ونفخر، مع الحفاظ على خصائصه الأصيلة وسماته المميزة(١).

فالتجديد بهذا المفهوم يجمع بين الأصالة والمعاصرة، أصالة التراث الفقهي الموروث بكل ما فيه من جوانب مضيئة ومشرقة، ومعاصرة الواقع بكل معطياته ومستجداته.

فالفقه لابد أن يكون معبرًا عن بيئته ومجتمعه، لا أن يكون مقطوع الصلة به منفصم العُرَى عنه؛ لأن الفقه- كما يقول أستاذنا الدكتور/ محمد سراج بحق(٢)- إنما هو خادم للمجتمع، أي أن وظيفته هي بيان الأحكام الخاصة بأفعال المكلفين التي يفعلونها أو التي يمكن لهم أن يفعلوها في واقعهم وبيئاتهم حسب معطيات عصرهم، لا أن يكون فقهًا نظريًّا لا علاقة له بالواقع المعاش، ولا يعدو أن يكون ترددًا لكلام قديم لا صلة له بما يعيشه الناس في حياتهم.

وهذه المعاصرة المطلوبة للفقه الإسلامي، والتي تحقق له التجديد المنشود تكون مطلوبة في كل عصر وفي كل بيئة؛ لكي يظل الفقه الإسلامي متجددًا دائمًا وملبيًا لحاجات عصره ومجتمعه.

---

(١) التجديد في الفقه الإسلامي لأستاذنا الدكتور/ محمد الدسوقي، القسم الأول ص(٤٧).

(٢) ذكر ذلك في ندوة فقهية عقدت بمركز البحوث والدراسات الإسلامية بكلية دار العلوم- جامعة القاهرة يوم الإثنين ٢٠١١/٥/١٦م بعنوان «كيف نتعامل مع التراث الفقهي».

ثالثًا: التجديد في الخطاب الإسلامي السياسي:

تزايدت أهمية التجديد في الخطاب الإسلامي السياسي في الآونة الأخيرة، لا سيما بعد الثورات التي شهدها عدد من الدول العربية منذ أواخر عام ٢٠١٠م حتى الآن، وأصبح هذا الخطاب والتجديد فيه من الأهمية بمكان، بل لعله تصدر أنواع الخطاب الإسلامي كلها.

حيث انطلقت دعوات لإقامة دولة إسلامية، وفي المقابل هناك تخوفات من تلك الدولة ومن كل من ينتمون للتيارات الإسلامية، وطفا على سطح ساحات الحوار الكلام عن الدولة المدنية وسماتها في الإسلام، وبيان هل الإسلام عرف الدولة الدينية، وما إلى ذلك.

وأيضًا قضايا العلاقات الدولية وما تشمله من العلاقات مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وما يحدث في فلسطين، وفي غيرها من البلاد الإسلامية كالسودان والعراق وليبيا وغيرها.

وكذلك القضايا المتعلقة بالانتخابات والترشح للمجالس التشريعية والمحلية ولرئاسة الدولة، والأحكام التي تتعلق بها وبمشاركة المرأة فيها، وضوابط كل ذلك.

وتلك الموضوعات تحتاج كلها إلى نظر جديد يواكب الأحداث ويتفاعل معها بما يظهر مزايا التشريع الإسلامي في هذا الجانب، مع تقديم نموذج عملي للنظام السياسي الإسلامي الذي يعتمد على مبدأ الشورى والمواطنة وتحقيق الحرية والعدالة ورعاية حقوق الإنسان.

رابعًا: التجديد في الخطاب الإسلامي الاقتصادي:

لا شك أن الجانب الاقتصادي بما يشمله من معاملات مالية ومصرفية ومحاسبية من أهم المجالات التي يجب على فقهاء الأمة ومجتهديها أن يولوها كبير اهتمامهم؛ لما لها من أهمية عظمى في الرقي باقتصاد الأمة وتبوئها المكانة اللائقة بها بين الأمم؛ فالاقتصاد عنوان التقدم والرقي.

والشريعة الإسلامية لها نظامها الاقتصادي المتفرد الذي يقوم على أساس التنمية الحقيقة والاستثمار الفعال، غير القائم على استغلال حاجة الفقراء والمحتاجين.

والمجال المصرفي يشهد كل يوم جديدًا؛ ولذلك لابد للفقهاء أن يتابعوه باجتهادهم، ويقدموا للاقتصاديين أصول المعاملات الشرعية والحلول البديلة عن التعاملات الربوية التي سادت العديد من الدول الإسلامية نتيجة تبعيتها للغرب وغير ذلك من أسباب مبسوطة في مظانها.

فموضوعات مثل تغير قيمة النقود والتضخم والبورصة والأسهم والسندات بأنواعها والتأجير التمويلي وغيرها مما أفرزه التطور الاقتصادي لابد أن تكون تحت نظر واجتهاد الفقهاء لإيجاد الأحكام الفقهية لها بما يضمن شرعيتها من جانب، ويدفع عجلة التقدم الاقتصادي ومواكبة التطور فيه من جانب آخر.

خامسًا: التجديد في الخطاب الإسلامي الأسري والاجتماعي:

كذلك قضايا الأسرة والمرأة لابد من تواصل الاجتهادات التجديدية فيها؛ حيث هناك العديد من القضايا الشائكة في هذا المجال، وتحتاج إلى نظر جديد واجتهاد يراعي مقاصد الشريعة في أحكامها.

ومن ذلك على سبيل المثال حق المرأة في الانتخاب والترشح للمجالس النيابية والقضاء والولايات العامة ورئاسة الدولة.

وقضايا زواج المسيار والزواج العرفي، والخلع والطلاق وتوثيقه، وقضايا التمايز بين الرجل والمرأة، وغيرها.

ولا تقل القضايا الاجتماعية والتربوية عما سبق أهمية وإلحاحًا؛ فالتربية وما يتعلق بالمجتمعات الإسلامية وما تعانيه من مشكلات داخلية وآفات تتهددها هي من الأهمية بمكان، ولا يمكن إغفالها بأي حال.

ولابد أن تنال ما تستحق من اهتمام ودراسات وتقديم حلول واقعية يمكن تطبيقها على أرض الواقع.

تلك أهم مجالات التجديد في الخطاب الإسلامي المعاصر التي إن تحققت فإن خريطة العالم الإسلامي سوف تتغير بشكل إيجابي واضح.

المطلب الثالث

وسائل التجديد في الخطاب الإسلامي المعاصر

من أهم جوانب الحديث عن التجديد في الخطاب الإسلامي المعاصر الحديث عن وسائل ذلك التجديد.

والوسيلة هي- كما يقول صاحب لسان العرب[1]- ما يتقرب به إلى الغير أو إلى الشيء، ومنه قوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** ﴾[2]. فهي كل ما يستخدم لتحقيق غاية من الغايات[3].

ويمكن حصر وسائل التجديد في الخطاب الإسلامي المعاصر في ثلاثة أمور:

- تطوير الوسائل التقليدية في الخطاب الإسلامي.
- توظيف الوسائل التكنولوجية المعاصرة في الخطاب الإسلامي المعاصر.
- الاهتمام بالقائمين بالخطاب الإسلامي المعاصر.

وفيما يلي الحديث عن تلك الوسائل بشيء من البيان:

أولا: تطوير الوسائل التقليدية في الخطاب الإسلامي:

يمكن إجمال الوسائل التقليدية في الخطاب الإسلامي في ثلاث وسائل، هي:

- الخطابة والوعظ.
- الدروس والمحاضرات.
- الجرائد والمجلات.

---

(١) انظر: لسان العرب (١١/ ٧٢٥)، مادة (و س ل).

(٢) سورة المائدة: آية رقم (٣٥).

(٣) راجع: بحث «توظيف الوسائل التكنولوجية المعاصرة في تطوير الخطاب الإسلامي» للدكتور/ السيد محمد مرعي، بحث مقدم لمؤتمر «سمات الخطاب الإسلامي» سنة ٢٠١١م ص(٢٦٢) بكتاب المؤتمر.

فالخطابة والوعظ هي أولى وسائل الخطاب الإسلامي التي عرفت منذ صدر الإسلام، وظلت فاعلة ومؤثرة بشكل أساسي حتى وقت قريب.

وكانت هي الوسيلة الأولى للدعوة الإسلامية.

وتلاها في ذلك التدريس الذي عرف أيضًا منذ صدر الإسلام؛ فكان هو السبيل لنشر أحكام الإسلام وبيانها، وظهرت المدارس وتنوعت لتعليم أبناء المسلمين كافة العلوم والمعارف.

وفي العصر الحديث ظهرت المجلات والصحف التي تخاطب طبقة المثقفين وأنصاف المثقفين، وكان منها الثقافية والأدبية والعلمية والدينية وغيرها.

وهذه الوسائل الثلاثة لا زالت- وستظل- هي صاحبة الأثر الأكبر لقطاعات كبيرة من الناس، وبخاصة البسطاء منهم؛ ومن هنا وجب الاهتمام بها وتطويرها لتتواكب مع التجديد المنشود.

فالخطابة لابد أن توظف لتوجيه الناس وإرشادهم، لا أن تكون مجرد مواعظ مكررة جوفاء لا روح فيها. ولم يعد مناسبًا أن يحرص بعض الخطباء على دغدغة المشاعر بكلمات رنانة أو عبارات طنانة، أو أن يعمدوا إلى القصص والحكايات التي أشبه ما تكون بحكايات ألف ليلة وليلة.

والوعظ الذي يعتمد على مخاطبة العقول أكثر تأثيرًا وفعالية من ذلك الذي يتخذ من إلهاب المشاعر والحماسات وسيلة له.

أما **الدروس والمحاضرات** فلا أظن أحدا يماري في أنهما الأساس في التعليم والتربية، وسيظلا هكذا؛ لأن التعلم الحقيقي إنما يكون بالتلقي على الأساتذة، ومهما بلغ التطور فيما يعرف بالتعليم عن بعد سيظل للتعليم المباشر والتلقي المباشر ميزته وتفرده.

لكننا نحتاج إلى التجديد بشكل مستمر في طرق التدريس بما يحقق الغايات المنشودة في تخريج أجيال متتابعة في كل مجال من المجالات.

كذلك فإن **المجلات والجرائد** تلعب دورًا مهمًّا في التوعية ومخاطبة العقل الجمعي للأمة (وهو ما يعرف الآن بالرأي العام)، ولا زال لها تأثيرها وإسهامها.

ثانيا: توظيف الوسائل التكنولوجية المعاصرة في الخطاب الإسلامي المعاصر:

كان للتقدم التكنولوجي أثر واضح في إفراز وسائل جديدة للخطاب مع الآخر؛ حيث وُجدت الإذاعة والتليفزيون والقنوات الفضائية ببرامجها المتنوعة، ودُشِّنت المواقع الإلكترونية على شبكة المعلومات

الدولية (الإنترنت) بما فيها من المنتديات العامة والمتخصصة، ومواقع التواصل الاجتماعي، والبريد الإلكتروني، والاجتماعات الإلكترونية، وغرف المحادثة، بالإضافة إلى الهواتف المحمولة وما تتيحه من خدمات الرسائل القصيرة، وغير ذلك من الوسائل المستحدثة التي يمكن تصنيفها إلى ثلاث أصناف[1]:

الأول: وسائل الاتصال التفاعلي، وتشمل: المنتديات وغرف المحادثة والمكالمات التليفونية ومواقع التواصل الاجتماعي (كموقع فيس بوك وتويتر)، وكذا الاجتماعات الإلكترونية وبرامج المحادثة (كالماسنجر والإسكايب).

والثاني: وسائل الاتصال الجماهيري، وتشمل القنوات الفضائية والإذاعات وصفحات الإنترنت.

والثالث: وسائل الاتصال الشخصي، كالبريد الإلكتروني والرسائل القصيرة والمواقع الإلكترونية الشخصية ونحوها.

وهذه الوسائل لها قدرة عجيبة في التواصل، فإذا كان الخطيب يمكنه أن يخاطب عدة مئات أو آلاف ممن يحضرون خطبته؛ فإن من يخرج على الناس في قناة فضائية مثلا يخاطب الملايين ممن لا يحصون عددا في مختلف أنحاء العالم.

وكذا من ينشر شيئا على صفحات الإنترنت.

وهذه الوسائل في مجموعها تتيح التواصل والتحاور بين القائمين بالخطاب الديني والتشاور والتباحث فيما بينهم، كما تتيح لهم التواصل مع الجماهير في جميع الأنحاء، وكذا دعوة غير المسلمين، والتواصل مع الأقليات المسلمة، ومخاطبة الشباب والتأثير فيهم بشكل ملحوظ، وفي وقت قصير، ودون عناء الانتقال والتفرغ، وبشكل مستمر[2].

---

(١) راجع: بحث «توظيف الوسائل التكنولوجية المعاصرة في تطوير الخطاب الإسلامي» للدكتور/ السيد محمد مرعي، بحث بمؤتمر «سمات الخطاب الإسلامي» ص(٢٦٦- ٢٦٧) بكتاب المؤتمر.

(٢) راجع: بحث «توظيف الوسائل التكنولوجية المعاصرة في تطوير الخطاب الإسلامي» ص(٢٦٨- ٢٧١) بكتاب المؤتمر.

ولذلك فإنه من الواجب على القائمين بالخطاب الإسلامي المعاصر أن يستثمروا تلك الوسائل المستحدثة ويعملوا على توظيفها في خطابهم الإسلامي في القرن الحادي والعشرين.

وهذا يتطلب معرفة تلك الوسائل ابتداء والإلمام الكامل بها وبما تتيحه من إمكانات هائلة في التواصل؛ فهذا من واجب الوقت.

كما أنه لابد من مراعاة عدد من المعايير الفنية في استخدام تلك الوسائل، يمكن إجمالها فيما يلي[1]:

- وضوح المحتوى.
- انسيابية العرض.
- جودة التصميم.
- مناسبة الشكل.

فإذا تحققت تلك المعايير فإنه يمكن أن تتحقق النتائج المرجوة.

ثالثا: الاهتمام بالقائمين بالخطاب الإسلامي المعاصر:

أما القائمون بالخطاب الإسلامي المعاصر فهم حجر الزاوية في عملية التجديد؛ إذ هم القائمون بها، وإن لم يكونوا على قدم راسخة من العلم والإدراك بما يخاطبون به وبمن يخاطبونهم وبالوسائل التي تحقق لهم ما يريدون فإنهم لا يفلحون.

ولذا فإن الاهتمام بالقائمين بالخطاب الإسلامي المعاصر أمر واجب وضروري لرفع كفاءتهم وتنمية مهاراتهم، ودعمهم من أجل مواصلة الدراسات العليا والوصول بهم إلى درجة مناسبة من الإدراك العلمي والتقني والمهاري، كلٌّ حسب تخصصه ومجاله.

وهذا يتطلب إعداد مناهج قوية وبرامج تدريبية ولقاءات فكرية للنهوض بهم، وتعاون المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في هذه السبيل.

---

(١) راجع: بحث «توظيف الوسائل التكنولوجية المعاصرة في تطوير الخطاب الإسلامي» ص(٢٧٢- ٢٧٣) بكتاب المؤتمر.

وهذا كله داخل في دعوة الإسلام إلى العلم، وحثه على التعلم من المهد إلى اللحد- كما ورد في بعض الآثار.

فإذا تحقق ذلك فإنه يتحقق التجديد المنشود في الخطاب الإسلامي المعاصر.

المطلب الرابع

ملامح التجديد في الخطاب الإسلامي المعاصر

يمكن إجمال ملامح التجديد في الخطاب الإسلامي المعاصر– كما نراها– في الأمور التالية:

أولا: مواكبة الأحداث الجارية:

سبق أن أشرتُ إلى أن الفقه الإسلامي خادم للمجتمع بما يقوم به من إيجاد الحلول الشرعية لكل ما يحدث في المجتمع.

ولذلك فلا يمكن للفقه أن يكون بمعزل عن مجتمعه وواقعه؛ وإلا كان مجرد كلام نظري بعيد عن التطبيق الذي هو الغاية منه والمقصد من دراسته.

والفقيه المجتهد هو الذي يعيش مشكلات عصره ومصره، ويلم بأعراف وتقاليد بيئته[1].

والواقع دائم التغير لا يثبت على حال واحدة، وهو متعدد المجالات ففيه السياسة والاقتصاد والاجتماع وما يتعلق بالبيئة، وفيه العلاقات بين الأفراد والهيئات والمجتمعات والدول، وفيه العلوم بفروعها المختلفة، والآداب والفنون بكل اتجاهاتها، إلى غير ذلك.

ولذلك لابد للمشتغل بالخطاب الفقهي أن يدرك الواقع الذي يتكلم فيه ويؤصل له الأحكام المناسبة له؛ إذ لو لم يدرك الواقع فلن يكون بمقدوره أن ينزل عليه أحكام الشريعة؛ فالحكم على الشيء فرع عن تصوره– كما يقول الأصوليون.

والناظر في مستجدات عصرنا يدرك ذلك جيدًا، فمثلا موضوع التجارة الإلكترونية وما يتعلق بها من أحكام مما ظهر حديثًا لابد للفقيه أن يدرك كنهها وصورها لكي يمكنه النفاذ إلى بيان الأحكام الفقهية لها.

ومثلها قضايا الإجارة المنتهية بالتمليك، والمشاركة المتناقصة، والمرابحة للآمر بالشراء، وقضايا التلقيح الصناعي، والرتق العذري، واستئجار الأرحام، وبنوك اللبن، وغيرها.

---

(١) انظر: التجديد في الفقه الإسلامي لأستاذنا الدكتور/ الدسوقي، القسم الأول ص(١١٥).

والناظر في تاريخ الفقه الإسلامي يجد أنه كان دائمًا مواكبًا لعصره وبيئته، ففقهاء الحنفية- على سبيل المثال- بالكوفة كانوا يعالجون قضايا ومسائل لم يكن الإمام مالك يتعرض لها في المدينة؛ لعدم احتياج مجتمعه إليها، والإمام الشافعي حينما جاء إلى مصر غيَّر كثيرًا من آرائه بناءً على الواقع الجديد الذي عايشه بها.

ودائمًا كان الفقهاء يواكبون عصورهم بكل معطياتها؛ ولذلك فقد أدوا ما عليهم وقدموا الحلول المناسبة لعصورهم وبيئاتهم، وعلى فقهاء اليوم أن يضطلعوا هم أيضًا بمهمتهم ويواكبوا عصرهم بمستجداته ومخترعاته في كافة المجالات.

وهذا أول ملمح من ملامح التجديد المنشود في الخطاب الإسلامي المعاصر.

ثانيًا: شمول كافة المجالات:

من الملامح الأصيلة للتجديد في الخطاب الإسلامي المعاصر أن يكون شاملا لكافة المجالات التشريعية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتربوية والدعوية؛ بحيث ينهض بالمجتمع بكل مجالاته.

ذلك أن النهضة الحقيقية لن تتأتى إلا إذا شملت مجالات الحياة كافة، فلو ركز الخطاب الإسلامي المعاصر على جانب دون آخر لما تحققت النهضة والتجديد المنشود.

وهذا المعنى ألمح إليه القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً** ﴾[1]، أي: ادخلوا في شرائع الإسلام وأحكامه كلها، دون الإخلال بشيء منها[2].

ثالثًا: توظيف الوسائل المعاصرة:

من الملامح المهمة أيضًا توظيف الوسائل المعاصرة التي أشرتُ إليها آنفا في الخطاب الإسلامي المعاصر؛ فلم يعد مقبولا من المتصدرين للخطاب الإسلامي ألا يكون بمقدورهم استخدام الوسائل المعاصرة في التواصل مع الآخرين، أو أن يصرُّوا على استخدام الوسائل التقليدية دون تحديث أو

---

(١) سورة البقرة: آية رقم (٢٠٨).

(٢) راجع: تفسير البيضاوي المسمى «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» (١/ ١١٤).

تطوير، وإلا فقدوا شرائح كبيرة جدًّا من المتلقين، وكان هذا سببًا لوصمهم بالجمود وعدم مواكبة التطور.

رابعًا: حسن الاستجابة من المخاطبين:

كذلك من ملامح التجديد حسن الاستجابة من المخاطبين، الذين هم المقصود بعملية الخطاب الإسلامي كلها.

وهذا يتطلب مراعاة المعايير الفنية الخاصة باستخدام الوسائل المعاصرة في التواصل- التي أشرنا إليها من قبل- من وضوح المعنى وانسيابية العرض وجودة التصميم ومناسبة الشكل.

ولعل الواقع يشهد بما تحققه وسائل الخطاب والتواصل الحديثة من استجابة العديد من فئات المجتمع، بل والكثيرين من كافة أنحاء العالم.

كما أن لها دورًا بارزًا في التعريف بالإسلام وحقائقه لغير المسلمين.

خامسًا: التأكيد على أهمية الحوار وتقبل الآخر:

اهتم الإسلام اهتمامًا بالغًا بالحوار مع الآخر، أيا كان هذا الآخر، مسلما يختلف مع غيره في المذهب أو الاتجاه والمنحى والرأي، أو غير مسلم يختلف في العقيدة والمنظومة الأخلاقية التي يصدر عنها.

والاختلاف بين البشر سنة كونية ﴿ **وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ** ﴾[1]، وهو من لوازم الإرادة الحرة والاختيار الذي منحه الله عز وجل لعباده.

وإذا نظرنا إلى الاختلاف بين المسلمين بوجه عام، والاختلاف بين العاملين للإسلام بوجه خاص نجد أنه لا محيص عنه أبدًا في كل أمر مظنون، فحيثما وجد الاجتهاد وجد الاختلاف؛ لأن عقول الناس متفاوتة، وتقديرهم للأمور متفاوت، بل وموازينهم في ذلك التقدير متفاوتة أيضًا.

---

(١) سورة هود: الآيتان (١١٨- ١١٩).

بل إن الأصول والأدلة التي يرجعون فيها لم تكن كلها محل اتفاق؛ فهناك من يستدل بالمصالح ويتوسع فيها كالمالكية والحنابلة، وهناك من يضيق في الاستدلال بها كالشافعية والحنفية.

ومثل ذلك يقال في سد الذرائع والقياس والاستحسان والعرف وشرع من قبلنا وأقوال الصحابة وغيرها.

وهذا كله يؤدي إلى الاختلاف لا محالة.

والاختلاف ليس كله شرًّا كما قد يظن البعض، بل كثيرًا يكون رحمة بهذه الأمة؛ فكل إنسان يسعه ما يرتضيه لنفسه من آراء وفتاوى، ما دامت في إطار النصوص الشرعية، وقال بها فقيه من الفقهاء المعتبرين.

والاختلاف موجود منذ عصر التشريع في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، فحينما بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم جماعة من أصحابه لتأديب بني قريظة حين نقضوا العهد معه صلى الله عليه وسلم، وقال لهم: «**لا يصلينَّ أحدٌ العصر إلا في بني قريظة**»[1]، فأدركتهم صلاة العصر وهم في الطريق، فقال بعضهم: إن النبي صلى الله عليه وسلم إنما أراد حثنا على المسير لتأديب يهود بني قريظة، ولم يرد تأخير الصلاة، فصلُّوا في الطريق قبل أن يَصِلُوا بني قريظة، في حين تمسك البعض الآخر بحرفية النص، فلم يصلُّوا العصر إلا بعد وصولهم بني قريظة، وكان ذلك بعد صلاة العشاء؛ فلما رجعوا إلى الرسول صلى الله عليه وسلم أقرَّ كلا الفريقين ولم يعنف واحدًا منهم؛ فكان هذا منه عليه الصلاة والسلام إقرارًا للاختلاف منذ فجر التاريخ الإسلامي[2].

ولكن هذا الاختلاف لابد أن يضبط بآداب الخلاف التي بينها العلماء؛ فرأيي صواب يحتمل الخطأ، ورأي غيري خطأ يحتمل الصواب؛ ولذلك لا ينبغي تسفيه آراء الآخرين، ولا مصادرتها، بل ولا

---

(١) رواه البخاري في صحيحه: كتاب الجمعة، باب صلاة الطالب والمطلوب راكبا وإيماء، رقم (٩٤٦)، ومسلم في صحيحه: كتاب الجهاد والسير، باب المبادرة بالغزو وتقديم أهم الأمرين، رقم (١٧٧٠)، وغيرهما من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وقد وقع في رواية مسلم (الظهر) بدلا من (العصر).

(٢) راجع في ذلك إن شئت: أدب الاختلاف في الإسلام للدكتور/ طه جابر العلواني ص(٣٣- ٣٦).

الإنكار على أصحابها ما دامت في نطاق الخلاف السائغ، وكما هو مقرر فإنما ينكر المتفق عليه لا المختلف فيه.

وهكذا كان علماؤنا وأسلافنا، وكان كل منهم يبجل الآخر ويحترمه ويطلب الإفادة منه غير متعصب لرأيه ولا مذهبه[1].

والدول الإسلامية اليوم ملأى بالاتجاهات والنزعات، ولكل منها آراء واتجاهات قد تخالف فيها غيرها من الاتجاهات والجماعات الأخرى؛ فإذا صرنا إلى التعصب وعدم تقبل الرأي الآخر كان ذلك بداية الانهيار والتفكك والتشرذم، لكن إذا تقبل كلٌّ اتجاه رأيَ غيره متحليًا بأدب الخلاف صار اختلافنا اختلاف تنوع وتكامل، لا اختلاف تضاد وتنافر.

وهذه سمة عظمى من سمات الخطاب الإسلامي المعاصر.

سادسًا: التأكيد على مبدأ المواطنة ومدنية الدولة:

المواطنة مصدر، وهي تعني التعايش مع الغير في وطن واحد، والوطن هو منزل الإقامة ومحلها[2].

فالمسلمون وغير المسلمين ممن يجمعهم وطن واحد شركاء في الوطن، تجمعهم مصالح مشتركة، وكلهم ينتسب لهذا الوطن، وكلهم مواطنون لهم حقوق وعليهم واجبات، بغض النظر عن ديانة كل منهم وعقيدته، طالما أنه لا يسيء إلى عقائد الآخر.

ويتعلق بذلك مسألة مدنية الدولة، بمعنى أن الدولة في الإسلام تتسع للمسلمين وغير المسلمين للتعايش فيها ويحكمهم جميعًا نظام عام واحد، مع حرية كل منهم فيما يختاره لنفسه من ديانة؛ فلا إكراه في الدين.

---

(١) راجع في ذلك إن شئت: أدب الاختلاف في الإسلام للدكتور/ طه جابر العلواني ص(١١٥) وما بعدها.

(٢) راجع: بحث «الوطن والمواطنة في ضوء الأصول العقدية والمقاصد الشرعية» للدكتور/ يوسف القرضاوي بالمجلة العلمية للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث- العددين الثاني والثالث عشر (رجب ١٤٢٩هـ/ يوليو ٢٠٠٨م) ص(٢٣).

والناظر في التاريخ الإسلامي يدرك بيقين أن الإسلام لم يعرف الدولة الدينية التي تفرض تشريعاتها على ساكنيها من غير المسلمين، ولا أدل على ذلك من عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم، حيث تعايش المسلمون فيه مع اليهود في المدينة المنورة، وكان من المسلمين المهاجرون والأنصار من الأوس والخزرج، وكان اليهود أيضًا قبائل ثلاثة: بني قينقاع وبني قريظة وبني النضير، وتعايش الجميع على أساس من المواطنة- أي العيش في وطن واحد هو المدينة- وكتب النبي صلى الله عليه وسلم «الصحيفة» التي اعتبرت أول دستور ينظم العلاقة بين المواطنين- مختلفي الديانة- في دولة ناشئة.

وقد بناها النبي صلى الله عليه وسلم على أساس التعايش المشترك والتكافل المشترك والتناصر المشترك في السلم والحرب بين المسلمين وجيرانهم من اليهود باعتبارهم جميعا مواطنين في الدولة، مع اختلاف أديانهم وعروقهم(١).

وهناك أيضًا اتفاقية الصلح مع نصارى نجران المعروفة، وغيرها من المعاهدات والاتفاقيات التي كتبها المسلمون مع غيرهم عبر التاريخ والدول المتعاقبة مما يضمن للجميع حقوقه ويحدد واجباته.

ولذلك فإن التأكيد على مبدأ المواطنة ومدنية الدولة من الملامح المهمة للخطاب الإسلامي المعاصر.

❁❁❁

(١) راجع: بحث «الوطن والمواطنة في ضوء الأصول العقدية والمقاصد الشرعية» للدكتور/ القرضاوي بالمجلة العلمية للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث- العددين الثاني والثالث عشر ص(٣٤).

خاتمة البحث

وبعد؛ فنخلص من بحثنا إلى النتائج التالية:

أولا: أن التجديد في الخطاب الإسلامي المعاصر يعني إعادة النظر والفهم الجديد المتطور بشكل مستمر لما يوجه من خطاب إسلامي معاصر، بما يضمن الفهم السليم والقويم لنصوص الشريعة بما يهدي المسلم لمعالجة مشكلات مجتمعه وقضايا واقعه في كل عصر يعيشه معالجةً نابعةً من هدي الوحي.

ثانيًا: أن التجديد ضرورة لمواكبة التطور المستمر في حياة الناس، وهو دليل صلاحية الشريعة الإسلامية لكل زمان ومكان.

ثالثًا: أن التجديد في حقيقته هو الجمع بين الأصالة والمعاصرة.

رابعًا: أن التجديد في الخطاب الإسلامي المعاصر لابد أن يستوعب كافة مجالات الحياة التشريعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية والدعوية.

خامسًا: أن الفقه خادم للمجتمع، ولابد أن يكون معبرًا عن عصره وبيئته، ولابد أن يواكب الأحداث السياسية الجارية، ويستوعب المعاملات المالية والاقتصادية المستحدثة.

سادسًا: أن التجديد في الخطاب الإسلامي المعاصر لابد له من وسائل ينهض بها؛ ولذلك ينبغي على القائمين به أن يطوروا الوسائل القديمة والتقليدية، ويوظفوا الوسائل التكنولوجية المعاصرة من فضائيات وإنترنت بكل ما يشمله من نوافذ، مع ضرورة الاهتمام بالقائمين بهذا الخطاب وتنمية مهاراتهم ودعمهم من أجل القيام بمهمتهم.

سابعًا: وأخيرًا هناك ملامح للتجديد المنشود، يأتي في مقدمتها مواكبة الأحداث الجارية، وشمول كافة المجالات، وتوظيف الوسائل المعاصرة، وحسن الاستجابة من المخاطبين، مع التأكيد على أهمية الحوار وتقبل الآخر، والتأكيد على مبدأ المواطنة ومدنية الدولة.

فإذا اتصف تجديدنا بتلك الملامح فإننا نكون قد حققنا ما نصبو إليه من بناء الشخصية المسلمة في القرن الحادي والعشرين.

مصادر البحث

١- القرآن الكريم.

٢- أدب الاختلاف في الإسلام للدكتور/ طه جابر العلواني، الطبعة الخامسة، ط. المعهد العالمي للفكر الإسلامي سنة ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.

٣- التجديد في الفقه الإسلامي لأستاذنا الدكتور/ محمد الدسوقي، ضمن سلسلة قضايا إسلامية التي تصدر عن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة- العدد (٧٧) رجب ١٤٢٢هـ/ سبتمبر ٢٠٠١م (القسم الأول).

٤- التجديد في الفكر الإسلامي للدكتور/ عدنان محمد أمامة، ط. دار ابن الجوزي بالسعودية، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٤هـ.

٥- تفسير البيضاوي المسمى «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» للقاضي ناصر الدين أبي سعيد عبدالله بن عمر الشيرازي البيضاوي، ط. دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.

٦- توظيف الوسائل التكنولوجية المعاصرة في تطوير الخطاب الإسلامي للدكتور/ السيد محمد مرعي، بحث مقدم لمؤتمر «سمات الخطاب الإسلامي» الذي عقده الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين في الفترة ٢٨ – ٢٩ يوليو ٢٠١١م بفندق جراند حياة بالقاهرة.

٧- الخطاب الديني والواقع المعاصر للدكتور/ أحمد عبدالرحيم السايح، ضمن سلسلة قضايا إسلامية التي تصدر عن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، العدد (١٢٨) شوال ١٤٢٦هـ/ نوفمبر ٢٠٠٥م.

٨- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها للمرحوم الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المجلد الثاني (٥٠١- ١٠٠٠)، ط. مكتبة المعارف بالرياض سنة ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

٩- سنن أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، ط. دار الفكر، بتحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، بدون تاريخ.

١٠- سنن ابن ماجه، أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، ط. دار إحياء الكتب العربية- القاهرة ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.
١١- صحيح البخاري، أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، ط. دار طوق النجاة- بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ، بعناية: محمد زهير بن ناصر الناصر.
١٢- صحيح مسلم، أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية- القاهرة ١٣٧٤هـ/١٩٥٤م.
١٣- عون المعبود شرح سنن أبي داود لشمس الحق العظيم آبادي، بتحقيق عبدالرحمن محمد عثمان، ط. محمد عبدالمحسن، الطبعة الثانية سنة ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.
١٤- الفقه الإسلامي بين الأصالة والتجديد للدكتور/ يوسف القرضاوي، ط. مكتبة وهبة بالقاهرة، الطبعة الثالثة سنة ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م.
١٥- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة لمحمد بن علي الشوكاني، بتحقيق عبدالرحمن المعلمي، ط. المكتب الإسلامي- بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
١٦- لسان العرب لابن منظور، ط. دار صادر- بيروت، الطبعة الأولى بدون تاريخ.
١٧- مجموعة رسائل ابن عابدين، محمد أمين الشهير بابن عابدين الحنفي، بدون طبعة ولا تاريخ (طبعة قديمة).
١٨- مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر الرازي، بتحقيق محمود خاطر، ط. مكتبة لبنان (ناشرون)- بيروت سنة ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.
١٩- المستدرك على الصحيحين لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، ط. دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ/١٩٩٠م، بتحقيق مصطفى عبدالقادر عطا.
٢٠- المعجم الأوسط لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، بتحقيق طارق عوض الله، وعبدالمحسن بن إبراهيم الحسيني، ط. دار الحرمين بالقاهرة سنة ١٤١٥هـ.
٢١- المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية، ط. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الطبعة الثالثة بدون تاريخ.

٢٢- ملامح الخطاب الدعوي في المرحلة الجديدة للدكتور/ أحمد زايد، بحث مقدم لمؤتمر «سمات الخطاب الإسلامي» الذي عقده الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين في الفترة ٢٨ – ٢٩ يوليو ٢٠١١م بفندق جراند حياة بالقاهرة.
٢٣- الوطن والمواطنة في ضوء الأصول العقدية والمقاصد الشرعية للدكتور/ يوسف القرضاوي، بحث بالمجلة العلمية للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث- العددين الثاني والثالث عشر (رجب ١٤٢٩هـ/ يوليو ٢٠٠٨م).

فهرس البحث

الموضـــوع	الصفحة
مقدمة	٢
تمهيد: المقصود بتجديد الخطاب الإسلامي المعاصر	٤
المطلب الأول: دوافع التجديد في الخطاب الإسلامي المعاصر	٦
الدافع الأول: التجديد ضرورة	٦
الدافع الثاني: مواكبة الواقع شديد التطور	٧
الدافع الثالث: تحقيق المصالح التي جاءت الشريعة لتحقيقها	٨
الدافع الرابع: إثبات صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان	٩
المطلب الثاني: مجالات التجديد في الخطاب الإسلامي المعاصر	١٢
أولا: التجديد في الخطاب الإسلامي الدعوي	١٢
ثانيًا: التجديد في الخطاب الإسلامي التشريعي	١٤
ثالثًا: التجديد في الخطاب الإسلامي السياسي	١٥
رابعًا: التجديد في الخطاب الإسلامي الاقتصادي	١٥
خامسًا: التجديد في الخطاب الإسلامي الأسري والاجتماعي	١٦
المطلب الثالث: وسائل التجديد في الخطاب الإسلامي المعاصر	١٧
أولا: تطوير الوسائل التقليدية في الخطاب الإسلامي	١٧
ثانيا: توظيف الوسائل التكنولوجية المعاصرة في الخطاب الإسلامي المعاصر	١٨
ثالثا: الاهتمام بالقائمين بالخطاب الإسلامي المعاصر	٢٠

المطلب الرابع: ملامح التجديد في الخطاب الإسلامي المعاصر	٢٢
أولا: مواكبة الأحداث الجارية	٢٢
ثانيًا: شمول كافة المجالات	٢٣
ثالثًا: توظيف الوسائل المعاصرة	٢٣
رابعًا: حسن الاستجابة من المخاطبين	٢٤
خامسًا: التأكيد على أهمية الحوار وتقبل الآخر	٢٤
سادسًا: التأكيد على مبدأ المواطنة ومدنية الدولة	٢٦
خاتمة البحث	٢٨
مصادر البحث	٢٩
فهرس البحث	٣٢